التوظيف الاقتصادي للإنفاق العسكري العراقي ما بعد داعش

أ.م.د مصطفى حسين عبد الرزاق
كلية الاعلام/ جامعة واسط

الخلاصة

يُعد خفض الانفاق العسكري العراقي -الذي يشكل حوالي (١٠%) من الناتج المحلي الإجمالي (GDP)- بعد القضاء على (داعش)، واحداً من أكثر المشاكل التي تواجه صانع القرار، إذ يصعب الاقدام على خفض عدد المنتسبين الكبير الذي بلغت مرتباتهم أكثر من (١٧) ترليون دينار، ما يشكل (٧٦%) من إجمالي الإنفاق العسكري، ومن جهة أخرى ليس مجدياً خفض بقية بنود الانفاق العسكري لأنها لا تشكل سوى نسب بسيطة. لذلك ليس أمام صانع القرار لتخطي هذا العائق سوى توظيف وتكليف القوات المسلحة بمهام تخدم التنمية مثل مشروعات البنى التحتية، أو قطاع الأعمال والصناعة، أو في مشاريع القطاع الزراعي، الأمر الذي حصل في كثير من تجارب الدول الأخرى ذات المؤسسات العسكرية الكبيرة والإنفاق العسكري الكبير.

Abstract

Reducing Iraq's military expenditure - about ١٠ % of GDP- after the elimination of ISSI is one of the most difficult problems facing a decision maker. It is difficult to reduce the number of senior members whose salaries exceed ١٧ trillion dinars, which constitutes ٧٦٪ of the total military expenditure, on the other hand, it is not feasible to limit the rest of the items of military expenditure, Because they make up only a small percentage.

Therefore, decision-makers have no choice but to recruit and appoint armed forces to serve development tasks such as infrastructure, business, industry or agricultural sector projects. This was the case in many countries with large military institutions and large military spending

المقدمة

يشغل موضوع الإنفاق العسكري أهمية كبيرة، لاسيّما في البلدان الهادفة إلى إحداث التنمية الشاملة، إذ يُسنِد إليه الباحثون الاقتصاديون الاستحواذ على نسبة كبيرة من الموارد الاقتصادية التي يمكنها أن تُموِّل مشاريع أكثر إنتاجية لتزيد من معدلات النمو الاقتصادي. وبسبب الظروف الأمنية التي مرَّ بها العراق منذ عام ٢٠٠٣، وظروف إعادة تشكيل القوات المسلحة، اضطرت الحكومات المتعاقبة إلى تخصيص نسبة كبيرة من الإنفاق الحكومي إلى الأمن والدفاع، كونه الهدف الأكثر أهمية والأكثر إلحاحاً في أجندة جميع الحكومات، ولكونه الشرط الواجب توفره في أي إستراتيجية تنموية تعزم على تحقيقها.

ومنذ بداية انهيار تنظيم الدولة (داعش) مطلع ٢٠١٧، ثارت تساؤلات عديدة عن الخطط المستقبلية للعراق بعد تجاوز هذه الحرب، وتراجع قدرة التنظيمات الإرهابية، وتراجع الاضطرابات الأمنية، ما يحتم على الباحثين في مجالات السياسة والاقتصاد إلى وضع رؤى وخطط مستقبلية للعراق في مختلف المجالات تمكنه من تعويض الخسائر التي خسرها بسبب الأوضاع الأمنية منذ عام ٢٠٠٣.

إشكالية البحث: يحاول البحث الإجابة عن تساؤل فحواه ما طبيعة وآثار الإنفاق العسكري العراقي؟ وما إمكانية خفض هذا الإنفاق وتوظيفه في الاقتصاد والتنمية، وما هو البديل إذا ما تعذّر هذا الخفض؟ وهل هناك تجارب عالمية مشابهه لهذا التوظيف؟

فرضية البحث: يحاول البحث إثبات صحة فرضية أن الإنفاق العسكري العراقي يستنزف الاقتصاد العراقي، ويتسبب بآثار سلبية، ومع ذلك فإنه من الصعب خفض هذا الإنفاق بنسبة كبيرة لتجنب تقليص القدرات الدفاعية، لذلك يمكن أن يكون البديل في تكليف هذه القوات بمهام تخدم الاقتصاد العراقي لتعويضه عن تكاليف الإنفاق العسكري الكبيرة.

أهمية البحث: يعاني الاقتصاد العراقي بشكل خاص من انخفاض الإيرادات المعتمدة كلياً على الصادرات النفطية، الأمر الذي يحتم على راسمي السياسات الاقتصادية إلى البحث عن حلول لخفض الإنفاق الحكومي، وتكمن أهمية البحث في أنه يبحث في إمكانية الاستفادة من أكبر بنود الإنفاق الحكومي (الأمن والدفاع) لتحقيق دفعة نحو التنمية الاقتصادية، إذ لا يقدم هذا الإنفاق في الوقت الحاضر نفع اقتصادي.

هيكل البحث: لإثبات الفرضية تناول البحث في مبحثه الأول مفهوم الإنفاق العسكري وتطوره في العراق، وفي المبحث الثاني الآثار السلبية والإيجابية للإنفاق العسكري وما يتحقق منها في الاقتصاد العراقي، ثم يتناول البحث الثالث توظيف الإنفاق العسكري في التنمية سواء من خلال توجيه النفقات نحو قطاعات أخرى، أو من خلال تكليف القوات المسلحة بأعمال تدعم التنمية في مجالات عديدة، ويورد البحث تجارب علمية تكلف فيها القوات المسلحة بمثل تلك المهام.

المبحث الأول- مفهوم الإنفاق العسكري وتطوره في العراق

أولاً: مفهوم الإنفاق العسكري: يختلف مفهوم الإنفاق العسكري من الناحية النظرية حسب الظروف العامة التي يمر بها البلد، إذ تكون جميع القطاعات الاقتصادية موجهة للجهد العسكري في حالة الحرب، فيتضمن الإنفاق العسكري في هذه الحالة كل النفقات ذات الطابع العسكري، أو التي تخدم وظيفياً الأهداف العسكرية، فيقدر أكبر مما هو عليه في البلد نفسه عندما يكون في حالة استقرار وسلام[١]. وعلى الرغم من ذلك، فإنه ثمة مكونات أساسية يتضمنها الإنفاق العسكري لأغراض البحث تختلف باختلاف التعريف الموضوع له، إذ يعرفه المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية (International Institute for strategic studies) على أنه (الميزانية المخصصة للدفاع).

أما صندوق النقد الدولي فيعرف الإنفاق العسكري بشكل أوسع على أنه (إجمالي النفقات المتضمنة بند الدفاع والبنود الأخرى المرصودة للقوات المسلحة مثل عمليات تصنيع الذخائر وتخزينها، وبناء المنشآت العسكرية، والتدريب والتأمين، فضلاً عن نفقات البحث والتطوير التي تستخدم لأغراض الدفاع[٢]. وتعتمد أكثر البحوث على تعريف معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (Stockholm International Peace Research Institute SIPRI) الذي يعبر عن وجهة نظر حلف شمال الأطلسي وصندوق النقد الدولي ويتضمن الإنفاق حسب هذا التعريف[٣]:

١ الإنفاق على أفراد القوات المسلحة وقوات حفظ السلام (وزارة الدفاع والوزارات والجهات الحكومية المشاركة في عمليات الدفاع) من أجور ومرتبات سواء كانوا عسكريين أم مدنيين، فضلاً عن نفقات التدريب والتجهيز والنقل والسلع والسكن.

٢ الإنفاق على القوات شبه العسكرية (paramilitary forces) إذا كانت مدربة للقيام بعمليات عسكرية

٣الإنفاق على الذخائر والمعدات العسكرية.

٤ الإنفاق على الصيانة وإصلاح الأسلحة.

٥الإنفاق على البحث والتطوير الموجه للقطاع العسكري.

٦الإنفاق على المنشآت والتحصينات العسكرية.

٧المعونات العسكرية.

وتأسيساً على هذا التعريف، فإن الإنفاق العسكري لا يقتصر على قوات الجيش بصنوفة وأسلحته (البرية والجوية والبحرية) فحسب، وإنما صنوف وأسلحة وذخائر القوات شبه العسكرية التي تقدم العون أو تحل محل قوات الجيش لتوطيد الأمن واء كانت تتبع رئاسة الحكومة أو وزارات أخرى مثل وزارة الداخلية (وغالباً ما تكون هذه القوات كبيرة في الدول غير المستقرة مثل العراق)[٤].

لذلك فإن دراسة الإنفاق العسكري في العراق يشوبه بعض التعقيد لوجود تداخل بين عمل العديد من المؤسسات وما تقوم به من مهام عسكرية، فالأصل أن مهمة الجيش هو الدفاع عن البلاد من المخاطر الخارجية، وأن قوات الأمن هي من تتولى حفظ الأمن في داخل البلاد، إلا أن الظروف الاستثنائية التي عاشها العراق جعل المهمة الأولى للجيش هي مهمة داخلية (الحفاظ على الأمن الداخلي)، ما أدى إلى تداخل عمله مع مؤسسات عديدة أمنية، وتم تشكيل وحدات شبه عسكرية مساندة تابعة للقيادة العامة لقوات المسلحة أو وزارة الداخلية خاضت مع الجيش حروب ذات طابع مختلف عن الحروب النظامية المعروفة.

وعليه فإن الإنفاق العسكري في العراق هو الإنفاق الذي يخدم الهدف الاستراتيجي للجيش وهو (الأمن والدفاع)، فيشمل بالإضافة إلى نفقات الدفاع، الإنفاق على المؤسسات الأخرى من مثل جهاز مكافحة الإرهاب المكون من (١٢) ألف عنصر، وهيئة الحشد الشعبي (منذ عام ٢٠١٦) المكونة من (١٢٢) ألف عنصر، ومجلس الأمن الوطني[٥]، فضلاً عن الإنفاق على وزارة الداخلية التي تضم تشكيلات تهدف إلى القيام بعمليات عسكرية من جانب ومكافحة الإرهاب من جانب آخر، إذ تضم هذه الوزارة فرقة التدخل السريع المرتبطة بوزير الداخلية، إضافة إلى خمس فرق عسكرية (شرطة اتحادية) ترتبط بوكيل وزير الداخلية لشؤون الأمن الاتحادي، كما تضطلع تشكيلات أخرى بمهام مساندة الجيش ولاسيّما في الجانب ألاستخباراتي، إذ شكلت الوزارة مديرية للاستخبارات ومكافحة الإرهاب[٦].

وتجدر الإشارة إلى أن وجود مثل هذا النوع من القوات (شبة العسكرية) تساند قوات الجيش هو أمر معمول به في دول نامية ومتقدمة على حدٍ سواء، فتعد قوات الدرك الفرنسية (gendarmerie units) واحدة من هذه القوات، إذ تقوم بمهام مكافحة الشغب ومكافحة الإرهاب وعمليات القوات الخاصة، كما تعمل القوات شبه العسكرية التركية على حماية الحدود من التهريب (وهي من مهام الجيش) إضافة إلى العمليات الخاصة[٧].

ثانياً: أسباب زيادة الإنفاق العسكري: تضطر الدول إلى تخصيص مزيداً من النفقات للأغراض العسكرية لضرورات أمنية واستراتيجية، فضلاً عن السياسية والاقتصادية، ألمر الذي أدى إلى زيادة مضطردة في الإنفاق العسكري.

١. كبر حجم الجيوش: إن زيادة حجم الجيوش في العالم بشكل عام، والشرق الأوسط بشكل خاص يُعد من اهم الأسباب التي تدعو كل دولة في المنطقة إلى زيادة حجم جيشها ليكون بمستوى جيوش المنطقة، فتزداد بذلك أعباء المرتبات والملابس والأطعمة من جهة، وأعباء التسليح والتدريب من جهة أخرى[٨]. وفيما يخص القوات المسلحة العراقية، فهي محاطة بجيوش كبيرة وقوية، إذ تحتل تركيا المرتبة (٨)، وإيران المرتبة (٢١)، والمملكة العربية السعودية المرتبة (٢٤)، وسوريا المرتبة (٤٤) ضمن تصنيف (يعتمد على ٥٠ مؤشر) لمؤسسة (Fire Power) لأقوى جيوش العالم، بينما يحتل العراق المرتبة (٥٩)[٩].

٢. التطور التكنولوجي وسباق التسلح: إن الزيادة الكبيرة في الإنفاق العسكري الذي شهده العالم لاسيّما بعد الحب العالمية الثانية لم يكن لزيادة حجم الجيوش وكميات الأسلحة، وغنما بسبب الاستبدال المستمر للأسلحة القديمة بأجيال حديثة أكثر تعقيداً وأكثر كلفة[١٠].

الشكل (١): قيمة الأسلحة المستلمة لمنطقة الخليج العربي (بضمنها العراق) واليمن بالمليون دولار (٢٠٠٨-٢٠١١)

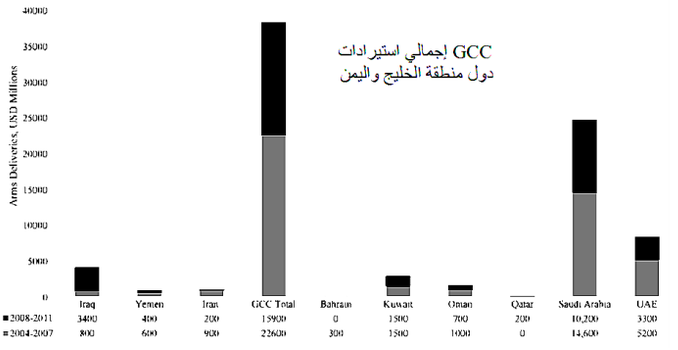

Source: Anthony H. Cordesman & Michael Peacock, Military Spending and Arms Sales in the Gulf: How the Arab Gulf States Now Dominate the Changes in the Military Balance, center for strategic of international studies CSIS, April ٢٠١٥, p٢٩.

ولذلك، فإنه مسايرةً لحركة التحديث في تسليح جيوش المنطقة، اتجه العراق إلى زيادة في استيراده لأجيال جديدة من الأسلحة، فكما مبين في الشكل (١)، لم تكن استيرادات العراق من الأسلحة تتجاوز للأعوام (٢٠٠٤-٢٠٠٧) أكثر من (٨٠٠) مليون دولار، في حين وصلت إلى (٣,٤) مليار دولار للأعوام (٢٠٠٨-٢٠١١)، وبذلك يكون ثالث أكبر مستورد للسلاح في منطقة الخليج العربي بعد المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

٣. زيادة الحروب: يعد اتساع الحروب والاستعداد الدائم لخوضها من أهم الأسباب الحقيقية لزيادة النفقات العامة ولاسيّما الإنفاق العسكري، وتظهر هذه الحقيقة من تتبع تاريخي يمتد منذ القرن التاسع عشر، وتأكدت هذه الحقيقة مع ما شهده العالم في النصف الأول من القرن العشرين من حربين عالميتين، إذ تضخمت الميزانيات

العامة بقسميها الإيرادات (التي شكلت عبء على المواطن) والنفقات التي يتقدمها الإنفاق العسكري، فتجاوز الإنفاق العسكري في بعض الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا نصف الناتج المحلي الإجمالي[١١]. ويقع العراق في منطقة شديدة التوتر والصراعات، فكما تبين إحصائيات مركز الدراسات الدولية في الولايات المتحدة الأمريكية أن العراق يقع في أكثر المناطق معاناةً من الحروب، وهو يقترب بذلك من افغانستان، وجنوب السودان وليبيا[١٢].

٤. التوترات وعدم الاستقرار الداخلي: كما تبين من تعريف الإنفاق العسكري، فإنه يشمل ما يُنفق على القوات شبه العسكرية التي يمكنها أن تخوض عمليات عسكرية، ومثل هذه القوات يكثر استخدامها عندما تكون التهديدات داخلية مثل حالات التمرد والاضطرابات الداخلية. فغالباً ما تجد الصراعات الدولية والتنافسات الإقليمية مسرحاً لها في الدول النامية غير المستقرة، فتضطر الأخيرة إلى زيادة تعداد القوات شبه العسكرية وتحديث تسليحها[١٣]، ومن جانب آخر وبحسب مؤشر الصراعات الداخلية (وهو مؤشر ضمن مؤشرات مخاطر النزاعات GCRI) الذي يقدره مركز البحوث التابع للمفوضية الأوربية، عانا العراق مؤخراً من أعلى معدلات الصراعات الداخلية على مستوى العالم، فوصلت درجته إلى أقصى درجة (١٠) في المؤشر الذي نطاقه (٠-١٠)، مساوياً لدرجة كل من سوريا وليبيا وأفغانستان[١٤].

ثالثاً: تطور الإنفاق العسكري العراقي (الأمن والدفاع) يمكن تحديد عبأ الإنفاق العسكري العراقي من خلال قيمة ما ينفق على الأمن والدفاع في الموازنات المتعاقبة، ومقدار ما يشكله هذا الإنفاق من إجمالي النفاقات الحكومية، ناهية عن نسبة هذا الإنفاق من الناتج المحلي الإجمالي.

١. القيمة المطلقة للإنفاق على الأمن والدفاع: بعد أن كان ما ينفق على الأمن والدفاع حوالي (١٧) ترليون دينار عام ٢٠١٢، ارتفع الرقم إلى (١٩,٧) ترليون عام ٢٠١٣، أما عام ٢٠١٤، فعلى الرغم من عدم إقرار قانون للموازنة، إلا أن الميزانية المقترحة كانت تقدر الإنفاق على الأمن والدفاع بحولي (١٦,٥) ترليون دينار، وعاد الإنفاق ليرتفع عام ٢٠١٥ ليصل إلى أعلى مستوى له وهو (٢٤,٦) ترليون دينار، ثم عملت الحكومة عام ٢٠١٦ و٢٠١٧ على التقشف في الإنفاق الحكومي بشكل عام ليشمل بذلك نفقات الأمن والدفاع فبلغت (٢٠) و(٢٢,٧) ترليون دينار على التوالي كما يبين الشكل (٢).

الشكل (٢): قيمة الإنفاق على الأمن والدفاع للمدة ٢٠١٢-٢٠١٧ (بالألف دينار)

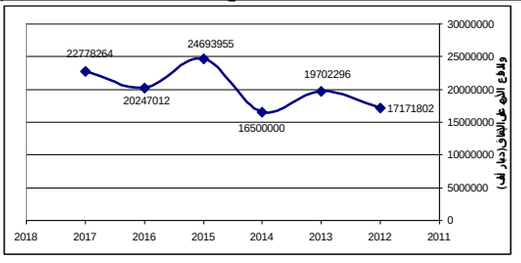

المصدر: -جريدة الوقائع العراقية، قانون الموازنة الاتحادية لجمهورية العراق للسنوات المالية (٢٠١٢، العدد ٤٢٣٣ في ٢٠١٢/٣/١٢، ص٣٥،٣٢)،(٢٠١٣ العدد ٤٢٧٢، في ٢٠١٣/٣/٢٥، ص٣٤،٣٠)، (٢٠١٥ العدد ٤٣٥٢ في ٢٠١٥/٢/١٦، ص٤٤،٤١)
-جريدة الصباح، نص مشروع قانون موازنة ٢٠١٤ المرسل إلى البرلمان، ٢٠١٤/١/٢١، www.alsabaah.iq

٢. الإنفاق على الأمن والدفاع نسبة من الإنفاق الكلي ومن الناتج المحلي الإجمالي: إن تتبع الناتج المحلي الإجمالي والميزانية العامة للعراق في السنوات الأخيرة يبين أن عبأ الإنفاق على الأمن والدفاع قد ازداد بشكل ملحوظ، إذ وصل إلى حوالي (٢٢,٦%) من إجمال النفقات عام ٢٠١٧، بعدما كان حوالي (١٤,٥%) عام ٢٠١٢، وإلى حوالي (٩,٥%) من الناتج المحلي الإجمالي بعدما كان حوالي (٦,٥%) للسنوات نفسها، كما مبين في الشكل (٣)، ما يعني أن أكثر من خُمس الإنفاق العام وعُشر الناتج المحلي الإجمالي يتوجه إلى قطاع هذا القطاع.

الشكل (٣): الإنفاق على الأمن والدفاع نسبةً من الإنفاق الكلي (٢٠١٢-٢٠١٧) ونسبة من الناتج المحلي الإجمالي (٢٠١٢-٢٠١٦)

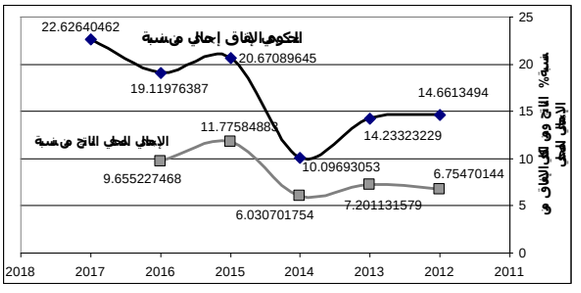

المصدر: من إعداد الباحث استناداً على بيانات الشكل (٢) و: بيانات البنك الدولي، www.albankaldawli.org

المبحث الثاني- إيجابيات وسلبيات الإنفاق العسكري في العراق

لا يقتصر اثر الإنفاق العسكري على السلبيات فحسب كما يعتقد البعض، إلا أنه ثمة إيجابيات لهذا الإنفاق، وعلى صانع القرار السياسي تحديد ما يحققه هذا الانفاق من إيجابيات ومحاولة تعظيمها ومواجهة السلبيات قدر الإمكان.

أولاً: الآثار السلبية: يرى الكثير من الباحثين أن سلبيات الإنفاق العسكري تفوق بكثير الإيجابيات المترتبة عليه، وتتلخص هذه السلبيات بما يأتي[١٥]:

١. زيادة التضخم: كما ذكر سابقاً، فإن الإنفاق العسكري هو عبارة عن تخصيص موارد لقطاع غير إنتاجي، أي ضخ مزيداً من النقود دون إنتاج كمية سلع مساوية لها، فيزداد بذلك الطلب ما يؤدي إلى زيادة المستوى العام للأسعار، ما يعني انخفاض القوة الشرائية للأجور المدفوعة لمنتسبي المؤسسات العسكرية والأمنية أو المؤسسات المدنية كلما زادت تلك الأجور. ومن المعلوم أن للتضخم انعكاسات خطيرة على تحفيز الادخار (لا يشجع على ادخار النقود لتراجع قيمتها مع الوقت) الأمر الذي ينعكس على حجم الاستثمارات ومن ثم الإنتاج، وهو اثر يتضاعف في اقتصاديات الدول النامية التي تعاني من صغر حجم السوق[١٦]. ففي العراق يشكل الإنفاق العام -الذي يشكل الإنفاق العسكري خمسه- دافعاً قوياً للتضخم وخفض سعر صرف العملة المحلية، لذلك تعمل السياسات النقدية المتمثلة بالبنك المركزي لاحتواء هذه السيولة الكبيرة الناتجة عن الموازنة العامة، التي تسبب قوة طلب كبيرة وإنفاق فردي كبير، الأمران اللذان يشكلان أس التضخم، فيتدخل البنك المركزي لمواجهة هذا الضغط بطرحه مزيداً من العملة الأجنبية للمحافظة على سعر صرف ثابت، ومواجهة التضخم[١٧]، ويتضح ذلك من حجم ما يعرضه البنك المركزي من دولار إلى السوق المحلية لسحب السيولة النقدية الكبيرة، إذ وصل

مؤشر التضخم في نيسان ٢٠١٧ إلى (٠,٦%)، وباعتماد عام ٢٠١٢ سنة أساس، فإن مستوى التضخم (متوسط الأسعار) قد ارتفع بمعدل (٥,١)[١٨].

٢. التزاحم: يشكل الإنفاق العسكري طلباً على موارد البلد سواء أكانت موارد بشرية (كفاءات)، أو سلع ومنتجات، أو خدمات، الأمر الذي يزيد من أسعارها، ما يعني أن القطاع العسكري سيكون منافساً ومزاحماً للقطاعات الأخرى في الحصول على الموارد ولاسيّما النادرة[١٩]. ويمكن تصور أن الإنفاق العسكري سيستحوذ على موارد يمكن أن[٢٠]:

تخصص للإنتاج المدني (فيؤدي إلى تراجع الإنتاج المدني)

تخصص للخدمات الاجتماعية مثل الصحة والتعليم (فيؤدي إلى تراجع كفاية رأس المال البشري).

تخصص للحصول على العمالة الماهرة والنادرة فحرم منها القطاع الخاص.

ففي العراق بلغ مجموع منتسبي وزارة الدفاع عام ٢٠١٧ حوالي (٢٩٢) ألف منتسب، ووزارة الداخلية (٥٩٤) ألف منتسب، وخصص حوالي (٤٥٨) مليون دينار لشراء السلع لأغراض الأمن والدفاع، كما خصص (١٠٧) مليون دينار للمستلزمات الخدمية[٢١].

٣. عجز ميزان المدفوعات: يؤثر الإنفاق العسكري سلبياً في ميزان المدفوعات بشكل مباشر وغير مباشر وكما يأتي:

أ. الأثر المباشر: إن نسبة كبيرة من النفاق العسكرية تذهب لغرض التسليح، وفي الدول التي تعتمد قواتها المسلحة على الاستيراد، فإن زيادة الإنفاق العسكري يعني زيادة في بند (المدين) في ميزان المدفوعات، ما يسبب زيادة مما يُخصم من قيم صادرات البلد (الدائن)[٢٢].

ب. الأثر غير المباشر: إن تسبب الإنفاق العام في زيادة دخول الأفراد يؤدي إلى زيادة الطلب المحلي، وفي حالة الدول النامية التي تعاني من عدم مرونة جهازها الإنتاجي لمتغيرات الطلب، ستضطر إلى زيادة الواردات من السلع والخدمات، ما يزيد من بند (المدين)[٢٣].

وكما مبين في الشكل (٤)، فإن فائض الميزان التجاري العراقي شهد ترجعاً ملحوظاً في السنوات (٢٠١٢-٢٠١٥)، وذلك بسبب تراجع قيم الصادرات العراقية (المعتمدة على النفط بشكل رئيس)، إذ انخفض الفائض من (٥٠١٥٥) مليون دينار عام ٢٠١٢ إلى (٣٣١٨٨) مليون دينار عام ٢٠١٥، ما يعني زيادة في العبء الذي تشكله الواردات نسبةً على الصادرات.

الشكل (٤): بنية الميزان التجاري العراقي (٢٠١٢-٢٠١٥)

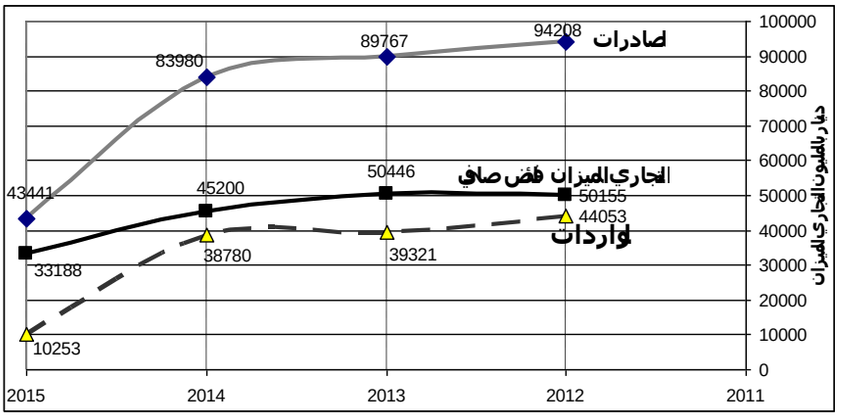

المصدر: بيانات البنك المركزي العراقي www.cbi.iq

ويتبين عبء الواردات بشكل أكثر جلاءً عند حساب ميزان المدفوعات باستبعاد قيم الواردات النفطية، إذ بلغ العجز عام ٢٠١٧ حوالي (٣٧,٧) مليار دولار، وبلغ العجز في موازنة العام نفسه باستبعاد الواردات النفطية حوالي (٧٨) ترليون دينار[٢٤].

ثانياً: الآثار الإيجابية: على الرغم من وجود آثار إيجابية للإنفاق العسكري من الناحية النظرية، إلا أنه من الضروري معرفة ما إذا كانت هذه الآثار واقعة في الاقتصاد العراقي أم لا، وهي كما يأتي:

١. رفع المستوى التكنولوجي: إن نفقات البحث والتطوير التي تنفقها الدول على القطاع العسكري بغية تطوير الأسلحة والمعدات العسكرية، غالباً ما تكون بداية لمشاريع بحثية وتكنولوجية تعمل على تطوير الصناعات المدنية، ما يجعلها أكثر قدرة على المنافسة عالمياً، وهو الأمر الذي نجده دائماً في الولايات المتحدة الأمريكية، إذ طورت البحوث في المجال العسكري، صناعات أخرى مدنية مثل صناعة الطائرات، الحاسبات الألكترونية، وأجهزة الاتصالات[٢٥]. إلا أنه في حالة العراق، لا تمتلك القوات المسلحة الخبرات العلمية والتكتولوجية والفنية التي يمكن الاستفادة منها، ويعود السبب في ذلك إلى ما تعرضت له المؤسسة العسكرية العراقية من حرب علمية منذ نهاية الحرب الباردة، إذ بدأ منع الطلاب العراقيين ذوي الاختصاصات النادرة والمهمة في المجالات العسكرية والتكنولوجية المهمة، كما استقطبت الولايات المتحدة العلماء العراقيين بفتحها أبواب اللجوء إليهم[٢٦]، أما بعد عام ٢٠٠٣ فقدْ فقدَ العراق المئات من الخبراء والفنيين العاملين في المجالات التكنولوجية العسكرية إما بالسفر خارج البلد أو بالتصفية[٢٧].

٢. دعم الطلب الفعّال: تتجه السياسات الاقتصادية في الكثير من الدول في حالة الكساد إلى زيادة في النفقات العامة (ومنها الإنفاق العسكري) لدعم الطلب الفعّال تنفيذاً للآراء الكينزية، فزيادة دخل المنتسبين للقطاع العسكري يتجه باتجاهين: إما نحو الإنفاق ومن ثم تحفيز المنتِج لزيادة إنتاجه، وإما نحو الادخار ومن ثم الاستثمار ما يزيد من الإنتاج أيضاً، ما يؤدي بالنتيجة إلى زيادة توظيف الموارد المتاحة في الاقتصاد[٢٨]. وعلى الرغم من ذلك، فإن الرأي الكينزي إذا ما صحَّ في الدول المتقدمة التي تتمتع بمرونة إنتاجية عالية، فإنه لا يصح في الدول النامية عموماً والعراق بشكل خاص، إذ تعاني الاقتصاديات من تخلف جهازها الإنتاجي، مما

يجعل زيادة الدخول تؤدي إلى التضخم[٢٩]، وهو ما يؤكده ما ذكر سابقاً عن مستويات التضخم العالية في العراق والناتجة عن الإنفاق العام.

٣. تحقيق الاستقرار المشجع للاستثمار: من المعروف أن زيادة الإنفاق العسكري يؤدي إلى مزيد من الأمن والاستقرار، ما يشجع على مزيد من النشاط الاقتصادي والاستثمار من خلال أمرين، الأول انخفاض المخاطر، والثاني نتيجة قدرة الدولة على وضع الخطط وتنفيذها من دون حدوث اضطرابات أو تهديدات تعيق أو تلغي تلك الخطط[٣٠]. إلا أن في العراق، ونتيجة للظروف الأمنية التي مرّ بها، فإن حجم الإنفاق بلغ مستويات كبيرة جداً، وفي حالة زوال تلك الظروف سيكون بالإمكان تحقيق الاستقرار بكلفة اقل مما هي عليه، او محاولة استغلال ذلك الإنفاق لتحقيق أهداف أخرى غير الاستقرار. ومما تقدم يتبين أن العراق يعاني من الآثار السلبية للإنفاق العسكري، في الوقت الذي لا نجد انعكاساً للآثار الايجابية على الاقتصاد العراقي، ما يشير إلى ضرورة إما خفض الإنفاق العسكري بشكل كبير، أو إلى البحث عن سبل إعادة توظيف هذا الإنفاق.

المبحث الثالث- توظيف الإنفاق العسكري في التنمية

دفعت الأهمية الكبيرة لتحقيق الأمن بالاقتصاد العراقي إلى تحمل أعباء كبيرة في بند نفقات الأمن والدفاع كما تبين في المبحث الأول، ونتيجة لطبيعة هذا الاقتصاد، فقد تضرر من الآثار السلبية لهذا الإنفاق دون أن يستفد من الآثار الإيجابية كما تبين في المبحث الثاني، لذلك، فإنه حالما يتحقق استقراراً نسبياً، سيكون لزاماً على المخطط والمشرع العراقي إعادة توظيف هذا الإنفاق الكبير نحو جهدٍ تنموي يحقق أكبر نفع ممكن للموارد الاقتصادي للبلد، ويتحقق ذلك بتحقيق أمرين:

إمكانية خفض الإنفاق العسكري بشكل كبير ليتسنى توجيهه إلى قطاعات إنتاجية وتنموية.

في حالة عدم إمكانية خفض الإنفاق العسكري، أو خفضه بشكل بسيط وغير مؤثر، فإنه لابد من إعادة توظيف هذا الإنفاق من خلال إضافة مهام اقتصادية وتنموية للقوات المسلحة، فتُخلق جدوى اقتصادية من ذلك الإنفاق.

أولاً: مدى إمكانية خفض الإنفاق العسكري: إن تحليل طبيعة وبنية الإنفاق العسكري العراقي يشير إلى أن خفضه بنسبة كبيرة أمر بالغ الصعوبة، إذ ينقسم الإنفاق العسكري إلى قسمين رئيسين[٣١]:

١. النفقات التشغيلية: تتوزع هذه النفقات على ستة بنود يسمى كل منها فصل، وكل فصل يتضمن عدة مواد، وهذه الفصول هي:

أ. تعويضات (مرتبات) الموظفين: كل ما يدفع من رواتب ومخصصات وأجور إلى العاملين، فضلاً عن المزايا النقدية أو العينية التي يستحقها المنتسب، ويمثل هذا الباب السبب الأهم الذي يعيق خفض الإنفاق العسكري، إذ بلغ الإنفاق في هذا الباب عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧ حوالي (١٦,٩) و(١٧,٣) ترليون دينار على التوالي، أي ما نسبته (٨٣,٧%) و(٧٦,١%) من إجمالي الإنفاق على الأمن والدفاع، وكما هو معلوم، فإن خفض المرتبات والمخصصات، أو الاستغناء عن المنتسبين أمر يصعب تحقيقه لأسباب سياسية (يثير سخط وغضب شعبي

كبير)، وأسباب اجتماعية (زيادة البطالة ومن ثم الفقر)، وثالثة نفسية (شعور المنتسبين بالغبن والظلم للاستغناء عنهم)، ورابعة قانونية (لا يوجد تشريع يجيز ذلك).

ب. المستلزمات الخدمية: ويتضمن كل ما ينفق لقاء الحصول على الخدمات من غير المنتسبين، وعلى الرغم من إمكانية خفض الإنفاق في هذا الباب الذي بلغ عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧ حوالي (٨٦,٦) و(١٠٧) مليار على التوالي، إلا أنه لن يشكل أثر كبير، إذ لا يتجاوز نسبته سوى (٠,٤٢%) و(٠,٤٧%).

ج. المستلزمات السلعية ويتضمن ما ينفق من مبالغ لشراء السلع والمواد ذات الاستهلاك المباشر أو التي تستهلك في الجل القصير (أقل من سنة)، وبلغ الإنفاق على الأمن والدفاع في هذا الباب لعامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧ حوالي (٥٤٠) و(٤٥٨) مليار دينار على التوالي، فضلاً عن انه لا يشكل سوى (٢,٦%) و(٢%) من الإنفاق، لذلك فمن الصعب خفض الإنفاق في هذا الباب بنسب كبيرة، كما أنه فضلاً عن أنه يتضمن مواد وسلع ضرورية مثل الأرزاق.

د. صيانة الموجودات: ويتضمن المبالغ التي تنفق لصيانة الموجودات مثل المكائن والمعدات والمباني، على أن لا تضيف هذه العملية قيمة إضافية على الأصل، وهو بند يصعب خفض الإنفاق فيه، كما انه لم يشكل سوى (٠,٧٦%) و(٠,٣٩%) من الإنفاق الكلي عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧ بإنفاق بلغ (١٥٥) و(٩٠,٩) مليار دينار على التوالي.

ه. النفقات الرأسمالية: وتشمل ما يُنفق لتملّك موجودات جديدة ثابتة غير استهلاكية (يتجاوز استهلاكها سنة)، ومع أنه بند يمكن خفضه بنسبة كبيرة أو الاستغناء عنه، إلا أنه لم يشكل إلا (٠,٦٢%) و(٠,٣٦%) من الإنفاق عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧، بإنفاق بلغ (١٢٦) و(٨٢) مليار دينار على التوالي.

و. الالتزامات والمساعدات: وهي النفقات التي تقدم إلى المنظمات الدولية والعربية والإقليمية بموجب اتفاقيات ثنائية أو جماعية، وكذلك المساعدات التي تقدم إلى الدول، وكانت فنقات العراق قريبة من الصفر في هذا الباب.

٢. النفقات الاستثمارية: وهو المكون الرئيس الثاني للإنفاق على الأمن والدفاع، ويتضمن الإنفاق على المعدات الرأسمالية والمشاريع الجديدة، وهو ما يُعتمد عليه في زيادة حجم القوات الأمنية والعسكرية مثل التسليح وبناء القواعد الجديدة، وقد بلغ هذا الجانب من الإنفاق (٢,٢) و(٤,٥) ترليون دينار عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧ أي ما نسبته (١٠,٧%٩ و(١٩,٧%) على التوالي.

الجدول (١): مكونات الإنفاق على الأمن والدفاع في العراق لعامي ٢٠١٦، ٢٠١٧

مكونات الإنفاق	الإنفاق بالدينار ٢٠١٦	النسبة %	الإنفاق بالدينار ٢٠١٧	النسبة %
تعويضات الموظفين	١٦٩٥٤٣٥٥٧٠٩	٨٣,٧٣٧٥٧	١٧٣٤٥٩٠٧٨٧١	٧٦,١٥١١٤
المستلزمات الخدمية	٨٦٦١٢٠٢٣	٠,٤٢٧٧٧٧	١٠٧٧٠٥٣٢٥	٠,٤٧٢٨٤٣
المستلزمات السلعية	٥٤٠٤٦٢٦٧٦	٢,٦٦٩٣٤٥	٤٥٨١٠٥٨٩٠	٢,٠١١١٥٤
صيانة	١٥٥٧٤٦٣٤٤	٠,٧٦٩٢٣١	٩٠٩٩١٢٥٣	٠,٣٩٩٤٦٥
الرأسمالية	١٢٦٤٩١٦٦٤	٠,٦٢٤٧٤٢	٤٥٠٨٢٤٥٦	٠,٣٦١٩٩٦
المنح والإعانات	٢٠٥١٤٩٣٤٥	١,٠١٣٢٣٣	١٨٢٩٨٠٠٤٦	٠,٨٠٣٣١
الالتزامات	٩٩٨٨٦٨	٠,٠٠٤٩٣٣	٨٣٢٩٩٠	٠,٠٠٣٦٥٧
البرامج الخاصة	٠	٠	٠	٠

الرعاية الاجتماعية	٠	٠	٠	٠
النفقات الاستثمارية	٢١٧٧١٩٦٣٢٠	١٠,٧٥٣١٧	٤٥٠٩٢٨٤٧٣٩	١٩,٧٩٦٤٤
إجمالي الإنفاق على الأمن والدفاع	٢٠٢٤٧٠١٢٩٥٨	١٠٠	٢٢٧٧٨٢٦٤٥٦٤	١٠٠

المصدر: جريدة الوقائع العراقية قانون الموازنة الاتحادية لجمهورية العراق للسنتين المالية (٢٠١٦، العدد ٤٣٩٤ في ٢٠١٦/١/١٨، ص٣٦،٤١)، (، العدد ٤٤٣٠ في ٢٠١٧/١/٩، ص٥٠،٥٧).

ويعد خفض هذا البند من الإنفاق أكثر إمكانية للتحقيق من البنود الأخرى في حال تحقق الاستقرار الأمني، إلا أنه في الوقت نفسه لا يشكل نسبة كبيرة كما يبين الجدول (١)، **ويتبين مما تقدم أن السياسة العراقية مجبرة على الاستمرار بمستويات قريبة من الإنفاق العسكري الحالية على الأقل في الأجل القصير، مع إمكانية توجيه جزء بسيط منه نحو قطاعات تنموية أخرى، ما يجعلها في الوقت نفسه مضطرة إلى التوجه إلى الخيار الثاني وهو محاولة الاستفادة من هذا الإنفاق بإعادة توظيف واستغلال القوات المسلحة بشكل يحقق مكاسب اقتصادية وتنموية.**

ثانياً: مجالات إعادة التوظيف: إذا لم يكن بالإمكان التراجع عن خطوة زيادة حجم القوات المسلحة في العراق والإنفاق الذي ترتب عليها، فإنه من الممكن الاستفادة من هذه الإمكانيات -في حال تحقق الاستقرار الأمني- في المجالات المدنية لتحقيق نهضة اقتصادية وتنموية، إذ يمكن توظيفها في المجالات الآتية:

١. تنفيذ المشروعات العامة: يعد تكليف القوات المسلحة بتنفيذ المشروعات العامة من أحدث التطورات المعاصرة في الجيوش، فأمام مشاكل تضخم الإنفاق وآثاره السلبية على الاقتصاد القومي، لم يعد دور القوات المسلحة في مرحلة السلم مجرد الاقتصاد على التدريب العسكرية والترقب، وإنما لجأت أكثر الحكومات إلى استخدام بعض الوحدات العسكرية والمجندين في إنجاز العديد من مشروعات التنمية والخدمة العامة[٣٢]، إذ تضطلع الكثير من جيوش العالم (مثل المكسيك) بأدوار قومية مثل بناء الجسور أو المباني العامة، أو مواجهة الكوارث الطبيعية، وإزالة مخلفاتها، أو مكافحة حرائق الغابات، أو القيام بمشاريع محو الأمية[٣٣].

٢. قطاع الأعمال والصناعة: يعد القطاع الصناعي الطريق الأهم لبناء اقتصاد البلد، وتلبية احتياجات المجتمع، وتحقيق تحولات في بنية المجتمع، إذ يشترك هذا القطاع مع المؤسسة العسكرية بأعتمادهما على الممارسات المنظمة في ظل نظام دقيق وقواعد مضبوطة، فيمكن للقوات المسلحة أن تكون مركزاً لتطوير موارد بشرية للقطاع الصناعي من خلال تدريب الأفراد على التقنيات الحديثة، واكتساب المهارات الفنية التي تدرب عليها منتسبي القوات المسلحة، لاسيّما في الصنوف المرتبطة بشكل كبير بالتقنيات الحديثة، مثل مجالات الحاسوب أو الاتصالات، والتي تعد اليوم أمور ضرورية لزيادة فاعلية القوات الأمنية والعسكرية[٣٤]. ومن جانب آخر فإنه في ظل ما مر به العراق في العقود السابقة، وغياب برامج للتنمية الحقيقية ولاسيّما في القطاع الصناعي عن الكثير من المناطق، ونسبة البطالة الكبيرة وانخفاض في المستوى المعاشي، يمكن للمؤسسة العسكرية تهيئة ظروف ملائمة لإنشاء مشاريع أو مدن صناعية عن طريق تعبيد الطرق لتسهيل المواصلات. كما يمكن اقتباس بعض التجارب العالمية التي دعمت فيها القوات المسلحة قطاع الأعمال (الأكوادور على سبيل المثال)، وذلك من خلال المشاركة مع شركات قائمة ليكون للمؤسسة العسكرية نسبة من الشركة، أو إدارة شركات مثل شركات

الطيران، وشركات الاستيراد والتصدير (لامتلاكها إمكانيات النقل الجوي والبحري)، أو شركات استيراد وتجميع السيارات وتوفير قطع الغيار لها .....الخ[٣٥].

٣. القطاع الزراعي: كما يمكن أن يكون للمؤسسة العسكرية دوراً أكثر أهمية في القطاع الزراعي، كونه قطاع يستوعب ويحتاج لأيدي عاملة كبيرة، وذلك لتدني المستوى التكنولوجي المستخدم فيه[٣٦]، كما ان الكثير من الدول النامية توجهت نحو انخراط مؤسساتها العسكرية في استصلاح الأراضي ودعم الإنتاج الزراعي، ففي أمريكا اللاتينية عموماً والبرازيل على الخصوص تعمل القوات المسلحة في إنتاج الحبوب، ويقوم الجيش البرازيلي بتوزيع المواد الغذائية الأساسية على أكثر من ١١٠٠ بلدية[٣٧]. أما في جمهورية مصر العربية، فقد نُفذت فكرة المشير (محمد عبد الحليم أبو غزالة) وزير الدفاع عام ١٩٧٨ بأن يتولى الجيش إنشاء مشروعات زراعية لتحقيق الاكتفاء الذاتي للقوات المسلحة، كما أُنشِأت مصانع للاستفادة من المنتجات الزراعية والثروة الحيوانية، حتى بلغت نسبة المنتجات الغذائية عام ١٩٨٦ حوالي ٤٨٨ مليون جنيه، ما يشكل حوالي (١٨%) من قيمة الإنتاج الإجمالي للغذاء في مصر[٣٨].

ثالثاً: تجارب عالمية في إعادة توظيف القوات المسلحة اقتصادياً: فضلاً عن أن الكثير من الدول النامية تحاول استغلال قدرات قواتها المسلحة في الأعمال المدنية كما ذكر آنفاً، إلا أن هذا لا يعني أن الدول العظمى والغنية لا تتجه للاتجاه نفسه، لاسيّما الدول التي تمتلك جيوش كبيرة وذات إنفاق عالي، ويمكن اختيار أنموذجين لهذه الدول هي الولايات المتحدة الأمريكية والصين.

١. الولايات المتحدة الأمريكية[٣٩]: تقدم القوات المسلحة الأمريكية الكثير من الخدمات العامة في مجالات متعددة، إذ تمتلك تلك القوات المهارات والفنيين والتكنولوجيا اللازمة لذلك، ويمكن اختصار هذه المجالات فيما يأتي:

أ. قطاع النقل والمواصلات: تساهم القوات المسلحة الأمريكية في تيسير الملاحة التجارية من خلال صيانتها وتأمينها لنظم النقل وجعلها أكثر فعّالية من حيث الكلفة، ومن حيث حماية البيئة البحرية، إذ تنفذ العديد من المشاريع، وتعمل على صيانة مشاريع البنية التحتية القائمة لهذا القطاع. وتكتسب هذه الخدمات أهمية كبير في الولايات المتحدة لما يحتله النقل البحري من أهمية اقتصادية كبيرة، إذ تمر عبر موانئ الولايات المتحدة ما يقرب من (٨٠%) من التجارة العالية، ويحافظ الجيش على ما يقرب من (١٢٠٠٠) ميل من الممرات المائية الداخلية، مع قيامه بحوالي (٢٢٠) عملية تأمين في (١٧١) موقع، وإنجازه (٣٠٠) مشروع لحفر القنوات العميقة، وأكثر من (٦٠٠) قناة ومرفئ ساحلي (تشمل الموجودة في البحيرات الكبرى)، والتي تمتد إلى (١٣٠٠٠) ميل، فضلاً عن تشييد (٨٠٠) جسر ساحلي وداخلي.

ب. إدارة مخاطر الفيضانات: تعمل القوات المسلحة على التقليل من المخاطر التي تهدد السلامة العامة للإنسان والممتلكات في حالة الفيضانات والعواصف الساحلية من خلال برنامج (إدارة مخاطر الفيضانات (Flood Risk Management) (FRM)، إذ شيدت (٨٥٠٠) ميل من السدود والخنادق، و(٣٨٣) خزان، وأكثر من (٩٠) مشروع يهدف إلى الحد من أضرار العواصف على طول (٢٤٠) ميل من أصل (٢٧٠٠) ميل من

الشواطئ. ومع الوقت، تطورت مهام القوات المسلحة من مجرد مواجهة أسباب الفيضانات والكوارث، إلى مهمة أكثر شمولاً تتمثل بالعلاقة بين الآثار الطبيعية على التنمية البشرية، أي تعمل من جهة على إدارة المخاطر من خلال رصد وتنفيذ الإجراءات للتخفيف منها، ومن جهة أخرى الأخذ بنظر الاعتبار المشاكل الاجتماعية والثقافية والبيئية والأخلاقية والسياسية والقانونية، وذلك من خلال تقديم العون إلى كل من الوكالة الاتحادية لإدارة الطوارئ، وإدارة الإسكان والتنمية الحضرية، والإدارة الوطنية للمحيطات والأجواء.

ج. الطاقة الكهرومائية: تعد القوات المسلحة أكبر مالك ومشغل لمحطات الطاقة الكهرومائية في الولايات المتحدة الأمريكية، ومن اكبر المالكين في العالم، إذ تدير (٣٥٠) وحدة توليد في (٧٥) خزاناً من الخزانات (التي يتم بناؤها ضمن خدمة القوات المسلحة لمواجهة مخاطر الفيضانات المذكورة سابقاً)، وتمثل نحو (٢٤%) من الطاقة الكهرومائية في الولايات المتحدة، وحوالي (٣%) من غجمالي الطاقة الكهرومائية المولدة عالمياً، إذ يتو توليد حوالي (٧٠) مليار (كيلو واط/ساعة) كل عام، وهي طاقة كافية لخدمة ما يقرب من (٧) ملايين أسرة، أو ما يقرب من (١١) مدينة بحجم مدينة (سياتل) الأمريكية.

د. التنظيم والرقابة: يتضمن قانون الأنهار والمرافئ الأمريكي في المادة العاشرة، والقسم (٤٠٤) من قانون المياه النظيفة الأمريكي، أن تقوم القوات المسلحة بتنظيم العمل والملاحة والتراخيص الخاصة بالأنهار من حيث الملاحة أو أي نشاط على سطحها أو في أعماقها.

هـ. المواقع الترفيهية: تستفيد القوات المسلحة من مشاريعها الحامية من الفيضانات من خلال إنشاء مواقع ترفيهية عالية الجودة، إذ تدير حوالي (٤٤٢٨) موقعاً ترفيهياً في (٤٢٢) مشروعاً على مساحة تبلغ (١٢) مليون فدان، وخلال السنة المالية ٢٠١٢ زار (١٠%) من سكان الولايات المتحدة مشروعاً واحداً على الأقل من هذه المشاريع، وأنفق هؤلاء الزائرون (١٦) مليار دولار على النشاطات الترفيهية التي وفرت بدورها (٢٧٠) ألف وظيفة إضافية لمدنيين.

٢. الصين: كان للإصلاحات الاقتصادية التي بدأت في الصين عام ١٩٧٨ أثراً إيجابياً في بناء إمبراطورية تجارية للجيش الصيني، إذ توسعت النشاطات الاقتصادية للجيش لتشمل مجالات كثرة ومتنوعة مثل المستحضرات الصيدلانية، الفنادق، النوادي الليلية والسياحة، وشجع الرئيس الصيني في حينها (دنغ شياو بينغ) (Deng Xiaoping) هذه الأنشطة من أجل منح الجيش القدرة على الاكتفاء الذاتي، وتعويض ما يُنفق على القوات المسلحة ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي في الثمانينيات[٤٠]. وعلى الرغم من تزايد المشاكل الناجمة عن هذا التوجه وتشخيص كثير من القادة آثاره السلبية المتمثلة بتسببه بحالات الفساد، وتأثيره على الاستعداد القتالي، إلا أنهم أبدوا قلقهم أيضاً من كيفية تعويض الإيرادات المفقودة في حالة إلغائه[٤١]، ونتيجة لهذا السجال، تم تصفية بعض الشركات والنشاطات التجارية للجيش الصيني في حقبة التسعينيات، إلا أنه استمر في إدارة نشاطات خدمية عديدة في مجالات غير عسكرية مثل تأجير العقارات، الخدمات الطبية والمستشفيات، والنشر[٤٢]. ومن جانب آخر وفي خطوة إصلاحية أخرى، حرص الرئيس الصيني شي جين بينغ (Xi Jinping) في السنوات الأخيرة على دمج مئات الآلاف من الضباط والجنود في قوة العمل المدنية، وأشار عام

٢٠١٦ إلى أن هذه المهمة هي عمل سياسي وثيق الصلة بالإصلاحات الاقتصادية والعسكرية المطلوبة في الصين، بل وأعتُمدت قدرة المسئولين على الاستفادة من قوة العمل العسكرية كلٌ ضمن اختصاصه ضمن معايير تقييم المسئولين في الحزب الشيوعي في حزيران ٢٠١٦[٤٣].

المصادر:

[١] عبد الرزاق الفارس، السلام والخبز: الإنفاق العسكري في الوطن العربي ٧٠-١٩٩٠، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٢، ص٦٥.

[٢] نقلاً عن : يولا البطل، الانفاق العسكري في إسرائيل خلال ٣٥ عام، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت ١٩٨٤، ص٩٣-٩٥.

[٣] Sam perio-freeman and others, the trends in world military expenditure, ٢٠١٥, Stockholm International Peace Research Institute SIPRI, April, ٢٠١٥, p٨.

[٤] Tobias B¨ohmelt and Govinda Clayton, Auxiliary Force Structure: Paramilitary Forces and Pro-Government Militias, University of Kent, ١٥January, ٢٠١٦, p١.

[٥] جريدة الوقائع العراقية، (قانون رقم ٤٤ لسنة ٢٠١٧): قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية ٢٠١٧، العدد ٤٤٣٠، ٩/ كانون الثاني/٢٠١٧ السنة الثامنة والخمسون، ص٥٠.

[٦] مجلس النواب العراقي، (قانون رقم ٢٠ لسنة ٢٠١٦): ٢٠١٦/٨/١٨ www.ar.parliament.iq

[٧] Tobias B¨ohmelt and Govinda Clayton, op, cit, p ٦.

[٨] محمد الطنطاوي الباز وطارق عبد السلام، المالية العامة والتشريع الضريبي، مكتبة عين شمس، ٢٠٠٢، ص٧١.

[٩] Global Fire Power (GFP), ٢٠١٧ Military Strength Ranking, www. globalfirepower.com

[١٠] محمد نصر مهنا، صور من المشكلات السياسية في العالم المعاصر، دار المعارف المصرية، ١٩٨١، ص٢٥٣.

[١١] سيد عبد المولى، المالية العامة المصرية: دراسة للاقتصاد العام مع إشارة خاصة للمالية العامة المصرية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٩، ص١٣٨.

[١٢] Peter Dörrie, The Wars Ravaging Africa in ٢٠١٦, center for the national interest, ٢٢ January ٢٠١٦, www.cftni.org

[١٣] سيد عبد المولى، المصدر السابق، ص١٣٩.

[١٤] Research Centre of the European Commission in collaboration with an expert panel, Global Conflict Risk Index (GCRI) www. ConflictRisk.jrc.ec.europa.eu

[١٥] خيري أبو العزايم فرجاني، أثر الإنفاق العسكري على الاقتصاد المصري، بلا سنة نشر، ص٢٦-٢٨.

[١٦] نيفين محمد إبراهيم طريح، آثار الإنفاق العسكري على الاقتصاد المصري خلال الفترة (١٩٥٦-١٩٩٦)، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية/ جامعة القاهرة، ٢٠٠١، ص١٩٧.

[١٧] مظهر محمد صالح، السياسات النقدية والمالية والسيطرة على متغيرات التضخم وأسعار الصرف، مركز حمورابي للدراسات الإستراتيجية، تشرين الثاني ٢٠١١، بغداد، ص١٢.

[١٨] موسوعة هذا اليوم، اخبار العراق الاقتصادية: ارتفاع مؤشر التضخم بنسبة (٠,٦%) في العراق، ٢٠١٧/٥/٢٣ www.hathalyoum.net

[١٩] محمد نصر مهنا، المصدر السابق، ص٢٥٤.

[٢٠] خيري أبو العزايم فرجاني، المصدر السابق، ص٢٧.

[٢١] جريدة الوقائع العراقية، قانون الموازنة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية ٢٠١٧، العدد ٤٤٣٠، ٢٠١٧/١/٩، ص ٤٣، ٥٠.

[٢٢] عبد الرحمن زكي ابراهيم، قضايات التخلف والتنمية، دار الجامعة المصرية، ١٩٨٦، ص١٠٨.

[٢٣] نيفين محمد إبراهيم طريح، المصدر السابق، ص١٩٧.

[٢٤] بغداد بوست، البنك المركزي:٧٨ ترليون دينار العجز غير النفطي في موازنة ٢٠١٧

[٢٥] أحمد جمال الدين، الصناعات العسكرية كمحرك للتنمية في العالم الثالث بين الطموحات والواقع، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، العدد ٧، نيسان ١٩٩٠، ص١٣٦.

[٢٦] محمد أحمد، الغزو الأمريكي- البريطاني عام ٢٠٠٣: بحث في الأسباب والنتائج، مجلة جامعة دمشق، المجلد ٢٠، العدد (٣+٤)، ٢٠٠٤، ص١٣٩.

[٢٧] أحمد محمود إبراهيم، السياسة الإيرانية تجاه العراق في ظل الاحتلال الأمريكي ٢٠٠٣-٢٠١٠: دراسة في المتغيرات الجيوسياسية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الأزهر –عزة، ص١٠٠.

[٢٨] نيفين محمد إبراهيم طريح، المصدر السابق، ص٨٩.

[٢٩] خيري أبو العزايم فرجاني، المصدر السابق، ص٣٢.

[٣٠] عاطف صدقي ومحمد الرزاز، الوجيز في المالية العامة، دار النهضة العربية، ٢٠٠٠، ص٢.

[٣١] نجم عبد عليوي، دراسة وتحليل هيكل الموازنة العامة لدولة العراق من ٢٠٠٣-٢٠٠٧، جامعة القادسية/ كلية ألإدارة والاقتصاد، الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، ص١١.

[٣٢] محمد الطنطاوي الباز وطارق عبد السلام، المصدر السابق، ص٧١.

[٣٣] Jennifer N. Ross, The Changing Role of the Military in Latin America, The Canadian Foundation for the Americas, Policy Paper (November ٢٠٠٤), p. ١٠.

[٣٤] محمد بو مخلوف، التوطين الصناعي وقضايا التنمية في الجزائر: التجربة والآفاق، دار الأمة، الجزائر، ٢٠٠١، ص٢١.

[٣٥] أوغستو فاراس، التحولات الديمقراطية وجيوش أمريكا اللاتينية (إصلاح القطاع الأماني)، مؤسسة مبادرة الإصلاح العربي، مارس ٢٠١١، ص٤.

[٣٦] احمد عمر الراوي، مستقبل القطاع الزراعي في ضوء المتغيرات الجديدة، المحلية العراقية للعلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية، العدد (١٣)، السنة ٥، ٢٠٠٧، ص٢٧.

[٣٧] Hunter, state and soldier in Latin America: Redefining the Military s Role in Argentina, Brazil and Chile, United State Institute of Peace, peace works, No ١٠, October ١٩٩٦, p٢٧.

[٣٨] احمد عبد الله، الجيش والديمقراطية في مصر، دار سيناء للنشر، القاهرة، ١٩٩٠، ص٨٢.

[٣٩] Federal Program Inventory, United States Army Corps of Engineers, Civil Works, U.S.A, Fiscal Year ٢٠١٣, p٣-٦.

[٤٠] Thomas J. Bickford, the Chinese Military and Its Business Operation: The PLA as Entrepreneur, Asian survey, Vol ٣٤, No:٥, May ١٩٩٤, p٤٦٠.

[٤١] Michael Kiselycznyk and Phillip C. Saunders, Civil-Military Relations in China: Assessing the PLA's Role in Elite Politics, Center for Strategic Research, Institute for National Strategic Studies (INSS), National Defense University, National Defense University, Washington, D.C., August ٢٠١٠, p٢٤

[٤٢] Xu Xieqing and Liu Changyu, "Armed Forces and Armed Police Convene Meeting on Pilot Scheme to Comprehensively End Paid Services; PLA Daily, May ٨, ٢٠١٦.

[٤٣] Cristina L. Garafola, peoples Liberation army reforms and Their Ramifications, the RAND blog, policy analyst, ٢٣ September ٢٠١٦, www.rand.org